الأنباء
الخميس 24 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

على هامش مؤتمر "تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية"

الروضان: "أسواق المال" نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية

عثمان العيسى متحدثاً

خالد الروضان ويوسف العلي وعثمان العيسى وبول أندريس في مقدمة الحضور

باهي أحمد

قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن الحكومة تحترم بشكل كبير استقلالية هيئة أسواق المال وتقدم الدعم الكامل لجميع مجهوداتها والتي لها انعكاسات اقتصادية وتجارية على الكويت بشكل إيجابي، موضحا ان الهيئة قدمت العديد من النجاحات توجت بأموال متدفقة إلى بورصة الكويت وأموال أجنبية مستثمرة بها.

وأضاف الروضان في تصريح للصحافيين أمس على هامش المؤتمر السنوي الرابع حول «تطوير سوق المال من خلال المبادرات الاقليمية» أن فعاليات المؤتمر تأتي تتويجا لمجهودات هيئة أسواق المال في السنوات الأخيرة خاصة من ترقية سوق المال في العديد من المؤشرات كمؤشر فوتسي وداو جونز ومؤشر MSCI.

بدوره، أكد نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال عثمان العيسى أن المؤتمرات التي تقوم بتنظيمها هيئة أسواق المال تعد فرصة لبحث أبرز مستجدات أسواق المال وتبادل الآراء بشأنها من خلال الاستعانة بكفاءات وخبرات اقتصادية مشهود لها بالكفاءة على المستويين الإقليمي والعالمي.

العيسى: تحديث الأطر التنظيمية والتشغيلية وتطوير البنية التحتية لأسواق المال

أندريس: جوانب إيجابية وسلبية للتكنولوجيا المستخدمة في هيئات أسواق المال

وأضاف أن المؤتمر الرابع يهدف إلى مناقشة العديد من القضايا لتطوير أسواق المال في ظل المستجدات التي تحدث بشكل مستمر في المنطقة بداية باستعراض الحوافز والمبادرات لتشجيع الإدراج عبر أفريقيا والشرق الأوسط لاسيما التوصيات التي أعدها فريق عمل منظمة «ايسكو» لأفريقيا والشرق الأوسط، بالاضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها واستعراض تجارب محلية وعالمية ناجحة في هذا الإطار، كما تم بحث التفاعل الإقليمي مع المخاطر الناشئة خاصة في القطاع المالي وجهود الجهات الرقابية لمواجهة التطورات المستمرة في التكنولوجيا المالية من خلال التشريعات الجديدة واستحداث مراكز ابتكار جديدة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وأشاد العيسى بتوجهات الهيئة الاستراتيجية التي تندرج في إطار تطوير منظومة أسواق المال والتي ستحقق نقلة نوعية في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية، وذلك من خلال مبادرات مستحدثة ومشاريع نفذتها الهيئة تستهدف تحديثا مستمرا للأطر التنظيمية والتشغيلية لأسواق المال وتطوير البنية التحتية لها المتصلة بأنشطة التداول والتسوية وتمثل في عدة مشاريع أبرزها: تطوير السوق والافصاح الالكتروني الهادف لتطوير أنظمة الافصاح من خلال مشروع فائق الحداثة، وتحفيز الادراج النوعي وآليات التمويل طويل الأجل، وتطوير سوق فاعل للصكوك والسندات وتسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير الصناعة المالية الاسلامية، وتعزيز مبادئ الحوكمة، والارتقاء بمستوى الرقابة على التداولات، وتفعيل أدوات حماية حقوق الأقلية.

من جانبه، أكد الأمين العام لمنظمة ايسكو بول أندريس أن المنظمة تعمل على العديد من القضايا والموضوعات المختلفة مع هيئات أسواق المال على مستوى العالم أبرزها زيادة عمليات الإدراج وتمويل المشاريع خاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة والتكنولوجيا المالية من خلال الذكاء الاصطناعي.

وأوضح أندريس أن التكنولوجيا المستخدمة في هيئات أسواق المال لها جوانب إيجابية وسلبية، فالإيجابي منها أنها تساعد على تقليل التكلفة ولها كفاءة كبيرة وفرص متاحة للمشاركة حيث أصبح العالم متشابك بشكل كبير من خلالها، أما الجانب السلبي للتكنولوجيا المستخدمة فهي قد تكون عدائية للمشرعين وإدارة المخاطر حيث إنها معرضة للاختراق بعكس الآليات القديمة ويجدون صعوبة من جهة المراقبة عليها. وأضاف أنه في مايو من العام الماضي تم خلق شبكة التكنولوجيا المالية المؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة للاستطلاع بكل ما هو جديد يخص أسواق المال وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات والمساعدة في تحديد المفاهيم المشتركة ونقاط الضعف لأسواق المال، كما أن المنظمة تدرس آلية عمل شركات الوساطة والإشراف على إدارة الأصول في أسواق المال العالمية.

ضمن استراتيجيتها الرامية إلى التوسع في خدماتها الحالية

"B Online" و"B Wireless" توقع عقود مرابحة وتسهيلات مع "وربة" بـ 7,5 ملايين دينار

حصلت مجموعة «B Online» و«B Wireless» على تسهيلات ائتمانية من بنك وربة بمبلغ 7,5 ملايين دينار في هيئة عقود مرابحة وتسهيلات غير نقدية، وذلك ضمن خطة المجموعة الاستراتيجية للتوسع في أنشطتها، والتي انطلقت منذ عام 2016 بالاستحواذ على 100٪ من رأسمال شركة شبكة الخليج للاتصالات، إحدى شركات الرائدة في تقديم خدمات الإنترنت الأرضي وتطبيق الحلول التكنولوجية المتكاملة في مجال نظم المعلومات في الكويت والشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، أشار نائب رئيس مجلس إدارة شركة «B Wireless» أحمد العماني في بيان صحافي أمس، أن استحواذ «B Wireless» على شركة شبكة الخليج للاتصالات تمت بزيادة رأسمال الشركة من 3,5 ملايين دينار إلى 5,8 ملايين دينار وتسهيلات ائتمانية، لافتا إلى أنه تم البدء في إعادة هيكلة أنشطة المجموعة من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة، تأتي في مقدمة ملامحها التوسع في الخدمات الحالية التي تقدمها مع التركيز على قطاعات أعمال جديدة، وتقديم منتجات جديدة ومتميزة لعملاء المجموعة وكذلك التنوع الجغرافي لأنشطة المجموعة في منطقة الشرق الأوسط. وأوضح العماني أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك وربة تهدف إلى تمويل قرض حالي بشروط ائتمانية أفضل، بالإضافة إلى تمويل جديد بهدف التوسع في أنشطة المجموعة المحلية والدولية.

ولفت إلى أن الخطوة الحالية والمتمثلة في حصول المجموعة على التسهيلات الائتمانية تأتي في إطار متكامل لتدعيم الهيكل التمويلي للمجموعة حيث تمت زيادة رأس المال من 5,8 ملايين دينار إلى 7,35 ملايين دينار خلال 2018، بالإضافة إلى الحصول على تسهيلات ائتمانية بشروط تعاقدية تتناسب معها وتضمن التوسع التدريجي لأنشطتها.

وختم العماني قائلا: «لنا أن نفتخر بأننا المجموعة الكويتية الوحيدة المملوكة لمساهمين كويتيين بنسبة 100٪، والتي تقدم خدمات الإنترنت اللاسلكي والأرضي معا، ما يميزها عن الشركات الأخرى العاملة في السوق»، مشيرا إلى أن المجموعة حققت خلال 2018 قفزة نوعية في أنشطتها، حيث تجاوزت إيرادات المجموعة 14 مليون دينار، والذي يعد الأعلى في تاريخها، فضلا عن كونها أعلى مزود لخدمات الإنترنت في الكويت خلال العام الماضي.

الحداد: نتوقع نمو سوق الصكوك في 2019 وإقبال المصدرين والمستثمرين

"بيتك كابيتال": ترتيب إصداري صكوك بـ 1,6 مليار دولار

عبدالله الحداد

تغطية صكوك "أبوظبي الأول" بكامل قيمتها في يوم واحد لأول مرة بالأسواق

إقبال كبير على إصدار "بنك دبي الإسلامي" للشريحة الأولى لرأس المال

قال رئيس الخدمات الاستثمارية المصرفية في شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عبدالله الحداد إن الشركة نجحت في ترتيب عمليتي اصدار صكوك بقيمة 1,6 مليار دولار لصالح بنك أبوظبي الأول وبنك دبي الاسلامي مع مجموعة من البنوك الإقليمية والعالمية، وقد تمت تغطية الإصدارين في وقت قياسي واستقطاب مستثمرين من المنطقة والعالم، بما يؤكد ريادة مجموعة «بيتك» والثقة في دورها المتميز في ترسيخ منتج الصكوك كمصدر مهم للتمويل، ومواكبة الاقبال على هذا المنتج الشرعي الذي يوفر التمويل المساند لعمليات النمو والتوسع للشركات والحكومات والمشاريع التنموية الكبرى.

وأوضح الحداد في تصريح صحافي ان قيمة اصدار صكوك بنك أبوظبي الاول تبلغ 850 مليون دولار، وتعد الأولى من نوعها لمؤسسة مالية التي يتم الإعلان عنها وتنفيذها وتغطيتها بالكامل في يوم واحد، وهو انجاز كبير وخطوة غير مسبوقة في مجال صكوك الشركات ان يتم تغطية وتنفيذ الإصدار بكامل مراحله وقيمته في يوم عمل واحد، وفاقت الطلبات المقدمة للمشاركة فيه 2,8 مليار دولار، ونجحت «بيتك كابيتال» من خلال قيامها كمنظم رئيسي للإصدار، في استقطاب ما يزيد على 110 جهات للاستثمار في الإصدار، احتلت جهات من الشرق الأوسط نسبة 72٪ من المشاركين، فيما توزعت النسبة الباقية بين بنوك وشركات استثمارية ومديري صناديق ومديري ثروات من آسيا وأوروبا، ما يؤكد حرص «بيتك- كابيتال» على تغطية متوازنة ومتنوعة وشاملة للإصدار، بما يحقق بناء علاقات ثقة وتعاون مع المستثمرين وتوزيع المخاطر، وضمان اقصى انتشار واكبر اقبال على منتج الصكوك، كما يعكس تنوع المستثمرين الثقة في بنك ابوظبي الاول وإمكانيات «بيتك كابيتال» بإدارة الإصدارات، بالإضافة الى الاهتمام العالمي بمنتج الصكوك.

وقال الحداد ان مدة الاصدار 5 سنوات ومعدل العائد 3,875٪، من المتوقع أن يحظى الإصدار بتصنيف AA- من وكالة فيتش وAa3 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني وسيتم ادراجها في سوق لندن للأوراق المالية.

وأشار الحداد الى ان «بيتك كابيتال» نجحت في ترتيب عملية اصدار آخر لصكوك بقيمة 750 مليون دولار لصالح بنك دبي الاسلامي من خلال قيامها كمدير اكتتاب رئيسي في اصدار صكوك الشريحة الأولى لرأس مال بنك دبي الإسلامي، مشيرا الى انه تم ترتيب صفقة الصكوك بالتعاون مع 168 مستثمرا من مختلف الأسواق العالمية والإقليمية، ويبلغ معدل العائد للإصدار 6,25٪، وهي صكوك مستمرة ليس لها تاريخ استحقاق، وللبنك المصدر الخيار في سدادها، وتلقت «بيتك كابيتال» طلبات إقليمية ودولية من مستثمرين للمشاركة في الاصدار قيمتها 3,7 مليارات دولار، بما يعادل 5 أضعاف حجم التغطية المطلوب، والصكوك بهيكلة المضاربة سيتم إدراجها في سوق إيرلندا للأوراق المالية وناسداك دبي، والإصدار غير مصنف ائتمانيا لكن المضارب وهو بنك دبي الإسلامي لديه تصنيف A من وكالة فيتش وA3 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني.

وقال الحداد إنه من المتوقع استمرار وتيرة الإصدار بشكل جيد خلال العام الحالي، في ضوء اقبال متزايد وثقة متواصلة من الشركات والحكومات في منتج الصكوك كأداة تمويل متميزة، كما يتوقع ان يزداد الزخم في سوق الصكوك بدخول دول جديدة الى مجال الإصدار، واعتماد كثير من الشركات الكبرى على الاستمرار في تغطية احتياجاتها التمويلية من خلال الصكوك.

وأكد الحداد ان مجموعة «بيتك» ستواصل دورها الرائد في قطاع التمويل الإسلامي بابتكار الخدمات والمنتجات الإسلامية الجديدة التي تمثل البديل للمنتجات المصرفية التقليدية، مشيرا الى ان التجارب الواسعة لمجموعة «بيتك» في اصدار الصكوك يجعلها محل ثقة وتقدير الشركات الكبرى والحكومات حول العالم، خاصة أن النماذج والتطبيقات التي تستخدمها مجموعة «بيتك» في ترتيب انواع الصكوك المختلفة سواء إجارة او وكالة او غيرهما، تتمتع بمرونة وكفاءة وتنافسية عالية.

ليصل إلى 416 مليون دولار

الفائض التجاري بين الكويت واليابان يتراجع للمرة الأولى منذ 3 أشهر

كونا: أظهرت بيانات أولية أمس أن الفائض التجاري بين الكويت واليابان انكمش بنسبة 17,1٪ ليصل إلى 45,7 مليار ين ياباني (416 مليون دولار) في ديسمبر الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليسجل أول تراجع منذ 3 أشهر.

وأشارت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي إلى أن الكويت حافظت على تسجيل فائض تجاري مع اليابان لمدة 10 سنوات و11 شهرا.

وأضافت أنه بشكل عام تراجعت صادرات الكويت إلى اليابان بنسبة 8,1٪ في ديسمبر على أساس سنوي لتصل إلى 65,7 مليار ين ياباني (599 مليون دولار) في أول هبوط لها خلال سبعة أشهر.

وفي المقابل، ارتفعت الواردات من اليابان بنسبة 21,9٪ لتصل إلى 20 مليار ين ياباني في أول صعود لها خلال شهرين.

وفيما يتعلق بإجمالي عام 2018 سجلت الكويت فائضا تجاريا قدره 406,4 مليارات ين ياباني بزيادة بلغت 20٪ مقارنة بالعام السابق.

وارتفع الفائض التجاري بين دول الشرق الأوسط واليابان بنسبة 14,3٪ ليصل إلى 730,3 مليار ين ياباني في ديسمبر مدفوعا بزيادة الواردات اليابانية من المنطقة بنسبة 9,2٪ مقارنة بالعام السابق.

وارتفعت شحنات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 95,7٪ من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 8,9٪ فيما انخفض إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 4,9٪ متأثرا بتراجع شحنات السيارات والآلات والصلب والآلات الكهربائية.

وسجلت اليابان عجزا تجاريا بلغ 55,3 مليار ين ياباني مع بقية دول العالم في شهر ديسمبر في تراجع للشهر الثالث على التوالي متأثرا بنمو تكلفة الطاقة التي أدت بدورها إلى ارتفاع فواتير الاستيراد.

وانخفض إجمالي صادرات ثالث أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 3,8٪ مقارنة بالعام السابق في اتجاه يرجع السبب الرئيسي فيه إلى انخفاض الطلب على معدات صناعة أشباه الموصلات والاتصالات في الصين.

وارتفعت الواردات بنسبة 1,9٪ بعد صعود قيمة شحنات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال إلى اليابان في ضوء نمو ارتفاع أسعار السوق العالمية.

واحتفظ الصين بصدارة قائمة أكبر الشركاء التجاريين لليابان تلتها الولايات المتحدة.

"لجنة الصناعة" في "الغرفة" تناقش تحديد نسب العمالة الوطنية في "الخاص"

جانب من اجتماع لجنة الصناعة والعمل

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الأول لعام 2019 برئاسة أحمد القضيبي لمناقشة عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها، من بينها قرار سمو رئيس مجلس الوزراء الأخير رقم 1868 لسنة 2018 بتحديد نسب جديدة للعمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية، والذي جاء عقب مشاورات واجتماعات جرت على مدى عام ونصف العام بين الغرفة وممثلي الاتحادات النوعية المختلفة من جانب وقيادات الهيئة العامة للقوى العاملة وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة من جانب آخر حول الدراسة التي قدمتها الهيئة لتعديل نسب العمالة الكويتية في الجهات غير الحكومية والتي أعدتها الشركة الاستشارية TICG.

كذلك، تناولت اللجنة بعض التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي ومنها ما يؤكده الصناعيون مرارا من ضرورة إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بتنظيم تداول المواد الكيميائية المستوردة إلى الكويت، والرسوم المرتفعة على الحاويات المحملة بهذه المواد، وضرورة تأهيل عدد أكبر من الشركات للقيام بأعمال الفحص والمطابقة، أو اعتماد الشهادات المصدقة من جهات معتمدة في بلد المنشأ.

وفي ختام اجتماعها، استعرضت اللجنة النتائج الإيجابية للزيارة التي قام بها الوفد الصناعي الكويتي لقطر خلال الفترة من 8 الى 9 يناير 2019 برئاسة مدير عام الهيئة العامة للصناعة وبمشاركة الغرفة ومسؤولين من اتحاد الصناعات الكويتية وممثلي ما يناهز 20 شركة صناعية كويتية، ورأت اللجنة ضرورة الاستفادة من السوق القطري وتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية الكويتية القطرية المشتركة.

لتعزيز التبادل الفني في تطبيق السياسات الخاصة بالمنافسة

"حماية المنافسة": خطة لتوسيع قاعدة الشراكة مع الجهات المختصة بالدولة

د.راشد العجمي

قال رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د.راشد العجمي إن الجهاز بدأ بتنفيذ خطة طموحة لتوسيع قاعدة الشراكة مع الجهات المختصة بالدولة، وذلك انطلاقا من مبدأ التعاون وتبادل المعلومات والخبرات معها من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية، مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار دعم عمل الجهاز في جميع المجالات ذات الصلة بحماية المنافسة.

وأوضح العجمي في تصريح صحافي أن هذه الشراكة التي مضى الجهاز في تنفيذها تساعده في تحقيق هدفه وهو إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات شاملة يمكن تحديثها بشكل منتظم عن الأسواق والمنتجات البديلة والأنشطة الاقتصادية المختلفة ودور كل منها في الاقتصاد الوطني، بما يساعد على تفعيل سياسة المنافسة، وإجراء البحوث التحليلية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والنمو، وتحليل المؤشرات والبيانات والمقارنات الدولية، وأشار العجمي إلى أنه وتنفيذا لهذه الخطة فقد عقد جهاز حماية المنافسة عدة لقاءات واجتماعات مع عدد من الجهات الحكومية مثل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومعهد الدراسات القضائية وذلك لمناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين فيما يخص الارتقاء بالمنافسة في السوق المحلي.

وبين أن ذلك ساعد في تعزيز التبادل الفني والتعاون في تطبيق السياسات الخاصة بالمنافسة والتي يمكن اتخاذها لجعل المنافسة أكثر دعما لنمو الاستثمار والإنتاجية بالسوق المحلي، موضحا أنه تمت مناقشة عدة أمور متعلقة بحماية المنافسة ومنع الاحتكار فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة في الدولة. وأضاف العجمي أن الجهاز حرص أيضا على الالتقاء مع عدد من جمعيات النفع العام ومنها جمعية المحامين الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والجمعية الاقتصادية، حيث تم التباحث حول عقد سلسلة من الدورات وورش العمل والندوات القانونية التي لها أن توضح دور الجهاز وصلاحياته في الحد من الممارسات الضارة بالمنافسة والمخالفات الاحتكارية، مشددا على أن الجهاز يتواصل مع الجهات المختلفة في إطار سعيه الدؤوب لتعزيز سياسة المنافسة في السوق.